Mada | مدى

Syrian Center for Public Opinion Studies

الكفاءة مقابل الولاء

ما رأي السوريين بالتغييرات الحكومية والإدارية 2026

إعداد: احمد مراد

مقدمة:

أصدر الرئيس الانتقالي أحمد الشرع، مطلع شهر أيار /مايو، عدة مراسيم تشريعية تنص على تغييرات في المستوى الحكومي والمحافظين. وعيّن الشرع أميناً عاماً جديداً لرئاسة مجلس الوزراء، ووزيرين، وأربعة محافظين، في خطوة وصفت بأنها استكمال لإعادة هيكلة المناصب القيادية، و»إعادة ترتيب البيت الداخلي». هذه التغييرات لربما تعكس رغبةً في ضخ دماء جديدة بمراكز صنع القرار التنفيذي والمحلي لمواجهة التحديات المتزايدة. ومع ذلك، لا يمكن فصلها عن سياق الأزمات الخدمية والاقتصادية، وهو ما يمكن اعتباره محاولةً لامتصاص الاحتقان الشعبي الناتج عن تدهور المعيشة وعدم تحقيق الوعود فيما يخص القطاعات الخدمية، ومحاولة إعطاء انطباع ببدء مرحلة إصلاحية جديدة. وتبقى هذه التعديلات اختباراً لمدى جدية الحكومة في الانتقال من مرحلة «إدارة الأزمة» إلى مرحلة التعافي الاقتصادي الملموس

نظرة على الواقع السوري منذ التحرير حتى اليوم

في التاسع والعشرين من شهر آذار/ مارس 2025، أعلن عن تشكيل حكومة سورية تضم 23 وزيراً. كانت الحكومة الثانية بعد حكومة تصريف الأعمال التي ترأسها محمد البشير بعد يوم واحد من سقوط حكم بشار الأسد واستلام هيئة العمليات العسكرية مقاليد الحكم. ضمت حكومة البشير 12 وزيراً عملوا في حكومة الإنقاذ التي شكلتها هيئة تحرير الشام في إدلب

بقيت بعض الحقائب، منها الحقائب السيادية في حكومة آذار منوطة بشخصيات من الدائرة الضيقة لهيئة تحرير الشام، ورغم حدوث تغييرات في تسمية وزير الداخلية والطاقة والكهرباء، إلا أن الأسماء بقيت من الشخصيات المحسوبة على الهيئة، فيما حافظ وزير الخارجية والدفاع على حقائبهم الوزارية، وأسندت الوزرات المتبقية لشخصيات من فئة «الكفاءات» تنتمي لمختلف المكونات السورية. بالمقابل، صدرت مراسيم تشريعية بتعيين محافظين من الشخصيات المقربة من قيادة هيئة تحرير الشام أو تولت مناصب سابقة في حكومة الإنقاذ أو حكومة تصريف الأعمال

وبعد ما يزيد عن 13 شهرا على تسمية وزرائها، أظهرت المؤشرات العامة نجاح بعض الوزارات، خاصة وزارة الخارجية، التي أعادت البلاد للخارطة السياسية، بما في ذلك إزالة العقوبات وتأسيس شراكات أمنية واقتصادية، وفتح أبواب الاستثمار، كان آخرها مؤتمر الحوار الأوروبي السوري في مقر الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل

كذلك الحال لوزارة الطوارئ والكوارث التي نجحت في عديد من الملفات على رأسها مكافحة الحرائق في غابات الساحل، وملف مخلفات الحرب التي تسببت بمقتل 1800 شخص منذ سقوط نظام الأسد، وترحيل الأنقاض. وتبقى قضية المخيمات واحدة من أعقد القضايا حتى الآن مع وعود بإغلاق هذا الملف وعودة المهجرين إلى قراهم ومدنهم مع نهاية العام الجاري 2026.
وفي القطاع الصحي، ما تزال نصف المستشفيات فقط، وثلث مراكز الرعاية الصحية الأولية، تعمل بشكل كامل، بينما غادر أكثر من 15 ألف طبيب سوريا خلال سنوات الحرب الممتدة على مدار 14 عاماً، أي ما يعادل نحو نصف الكادر الطبي الذي كان موجوداً قبل اندلاع النزاع، وهو ما ينذر بكارثة خاصةً مع نقص الخدمات الطبية في الأرياف البعيدة عن مراكز المدن في التي كانت تحت سيطرة النظام، خاصة في أرياف حلب وإدلب وحماه، وفي الرقة ودير الزور
وسط كل ذلك، ما تزال بوصلة المواطن السوري المرتبطة بأوضاعه المعيشية والخدمات ومستوى الدخل وارتفاع الأسعار تشهد سخطاً نتيجة سياسات اقتصادية لم تحقق أثرها على أرض الواقع. ولا يمكن إغفال عوامل تتعلق بتداعيات الحرب على اقتصاد البلاد وانعكاسه على القوة الشرائية للمواطنين. وبحسب بيانات البنك الدولي[1] ، نتج عن 14 عاماً من الحرب في سوريا انكماش تجاوز 50% من الناتج المحلي، وتراجع نصيب الفرد من الدخل القومي نهاية 2024 ليصل إلى 830 دولار أمريكي في العام. ووصل ربع السكان إلى درجة الفقر المدقع بأقل من 2.15 دولار يوميا، و67% يعيشون تحت خط الفقر. ومع الواقع الاقتصادي المزري وضعف الخدمات الأساسية، ولاحقا ارتفاع أسعار الكهرباء، وقلة فرص العمل، وعدم عودة موظفين مفصولين لأسباب تتعلق بمشاركتهم في الثورة، كل ذلك أدى لحالة من الحنق وفقد الثقة بالوعود الحكومية فيما يخص تحسن مستوى الدخل والخدمات. ترافق ذلك مع عقد مؤتمرات واحتفالات كلفت الخزينة العامة أموالاً طائلة بقصد الاستعراض وتصريحات وزير المالية بوجود فائض في الموازنة العامة بحوالي 46 مليون دولار

وكان الرئيس الانتقالي أحمد الشرع أعلن أن الحكومة التي شكلت في آذار 2025 تخضع حاليا لتقييم شامل لأداء وزرائها خلال عامها الأول. يركز التقييم على الأعمال والمهام المنجزة من قبل كل وزير، وانعكاساتها على الواقع العملي، بعيداً عن الظهور الإعلامي أو التصريحات الصحفية

ومع انتشار أخبار التغييرات على مستوى الوزراء والمحافظين، طرح المركز السوري لدراسات الرأي العام (مدى) استبياناً بهدف رصد آراء الشارع السوري داخل البلاد وخارجها. بغية تكوين تصور عام عن تطلعات السوريين من تلك التغييرات

[1]- مجموعة البنك الدولي، تقرير تقييم الاقتصاد الكلي والمالية العامة في سوريا

المنهجية والعينة:

استندنا في هذا التقرير إلى منهجية قياس الرأي العام اعتماداً على "المنهج الوصفي التحليلي". وقد هدف الاستطلاع إلى رصد آراء الشارع من التغيرات المرتقبة والقطاعات التي يأملون بتغيير المسؤولين فيها والوزارات الأكثر نجاحاً في الفترة السابقة، وتم جمع 1020 مقابلة خلال الفترة بين 7-10 أيار / مايو، وهي الفترة التي بدأت فيها التغييرات الحكومية على مستوى الوزراء والمحافظين

أدوات التقرير

تم تصميم استبيان كمي، تضمن متغيراً واحداً فقط وهو مكان الإقامة داخل سورية وخارجها، وذلك بهدف دراسة الفروق المكانية أو الجغرافية في آراء المستجيبين بين الداخل والخارج

وتمحورت أسئلة الاستبيان حول:

- تطلعات السوريين من التغييرات المرتقبة.
- مستوى تلك التغييرات، والوجوه الجديدة التي ستدخل للحكومة السورية.
- نسبة التغييرات المتوقعة على مستوى الوزراء.
- القطاعات الأكثر حاجة لإحداث التغيير على المستوى الحكومي.
- تقييم عمل أبرز الوزارات والوزراء.

أولا- الخصائص العامة للعينة:

اعتمدت العينة على متغير وحيد يرتبط بمكان الإقامة داخل سورية وخارجها، هذا المتغير أصبح متغيراً سياقياً يحمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية ونفسية، وذلك للمقارنة بين بيئتين متناقضتين تماماً من حيث الاستقرار والقوة الشرائية والوصول إلى الخدمات.

بلغت نسبة المستجيبين من خارج سورية قرابة 48% فيما كان المستجيبون من الداخل السوري 52%. الشكل (1)

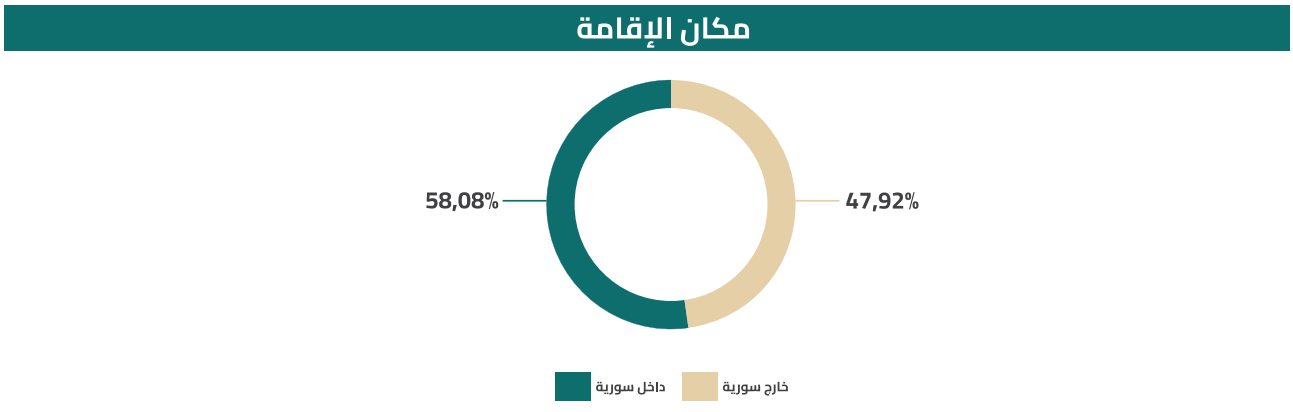

الشكل (1) توزع العينة داخل سورية وخارجها

ثانيـا- تغـييرات محـدودة وإعـادة توزيـع المسـؤولين في مراكـز صنـع القـرار:

توقـع قرابـة 48% أن التغـييرات الحكوميـة سـتكون محـدودة، الشـكل (2). وتوقـع 36% إعـادة تدويـر الشـخصيات الحكوميـة وتوزيـع المناصـب، فيمـا توقـع 16% أن التغـييرات سـتكون جذريـة وشـاملة تتضمـن وجوهـا وسياسـات جديـدة

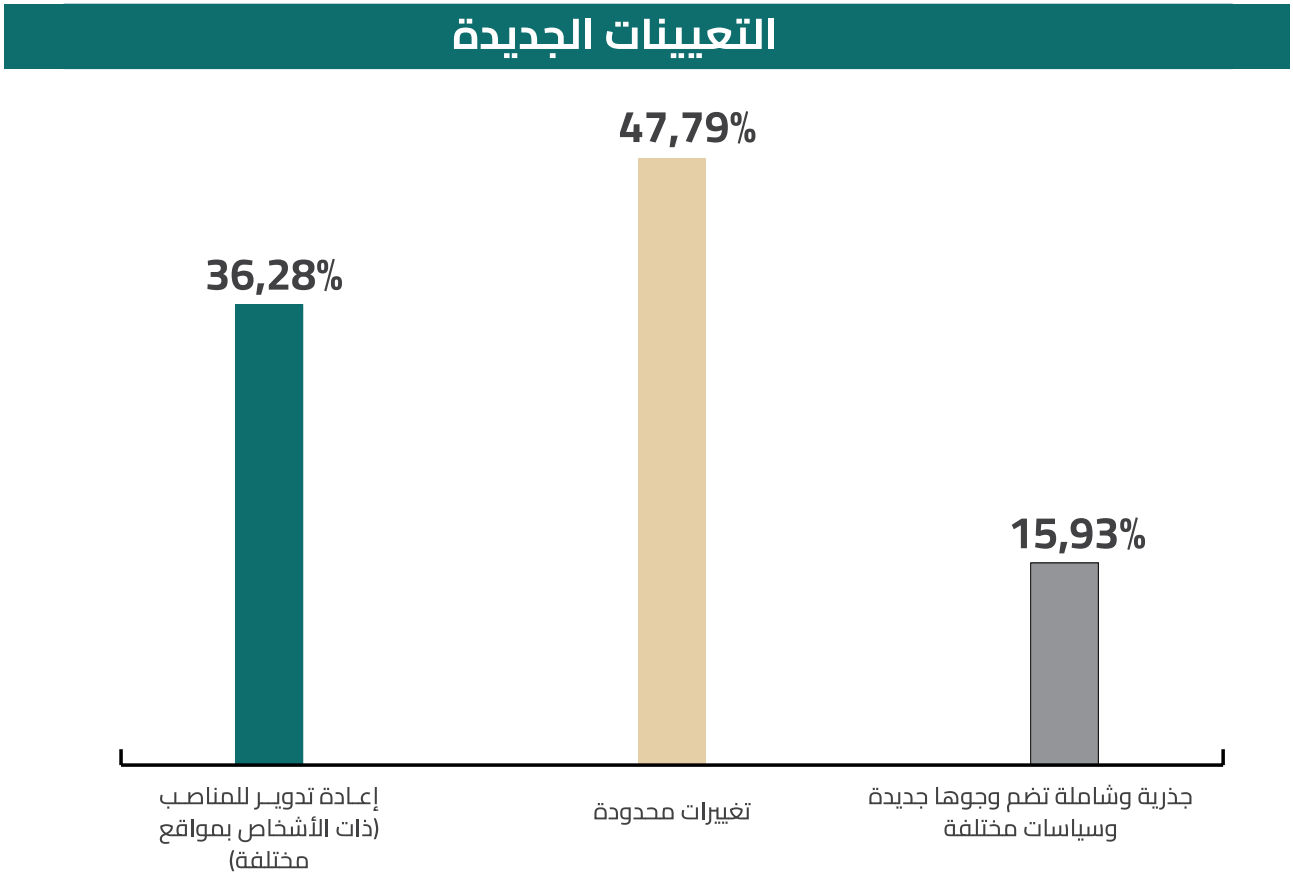

الشكل رقم (2) التعيينات المتوقعة

وبالنظـر للعينـة الفرعيـة داخـل سـورية وخارجهـا، توسـعت فجـوة توقـع التغـييرات، ورأى 28% مـن المقيـمين داخـل سـورية أن التغـييرات سـتكون محـدودة مقابـل 20% مـن المقيـمين خـارج الـبلاد، الشـكل (3)، فيمـا تقاربـت النسـب بخصـوص التغـييرات الجذريـة 9% للمقيـمين داخـل سـورية و7% للخـارج، وكذلـك بإعـادة تدويـر ذات الشـخصيات، 15% داخـل سـورية و21% لمـن هـم خـارج الـبلاد

تعكـس النتائـج فهـم الواقـع الحـالي والعقليـة التي تديـر بهـا السـلطة الانتقاليـة هـذه المرحلـة، وتوقعـاً لـدى المسـتجيبين بـأن المرحلـة الانتقاليـة سـتكون شـخصياتها الفاعلـة مـن المقـربين للرئيـس أحمـد الشرع أو الشـخصيات التي تحصـل على تزكيـة مـن المقـربين لـه.

التعيينات الجديدة ستكون

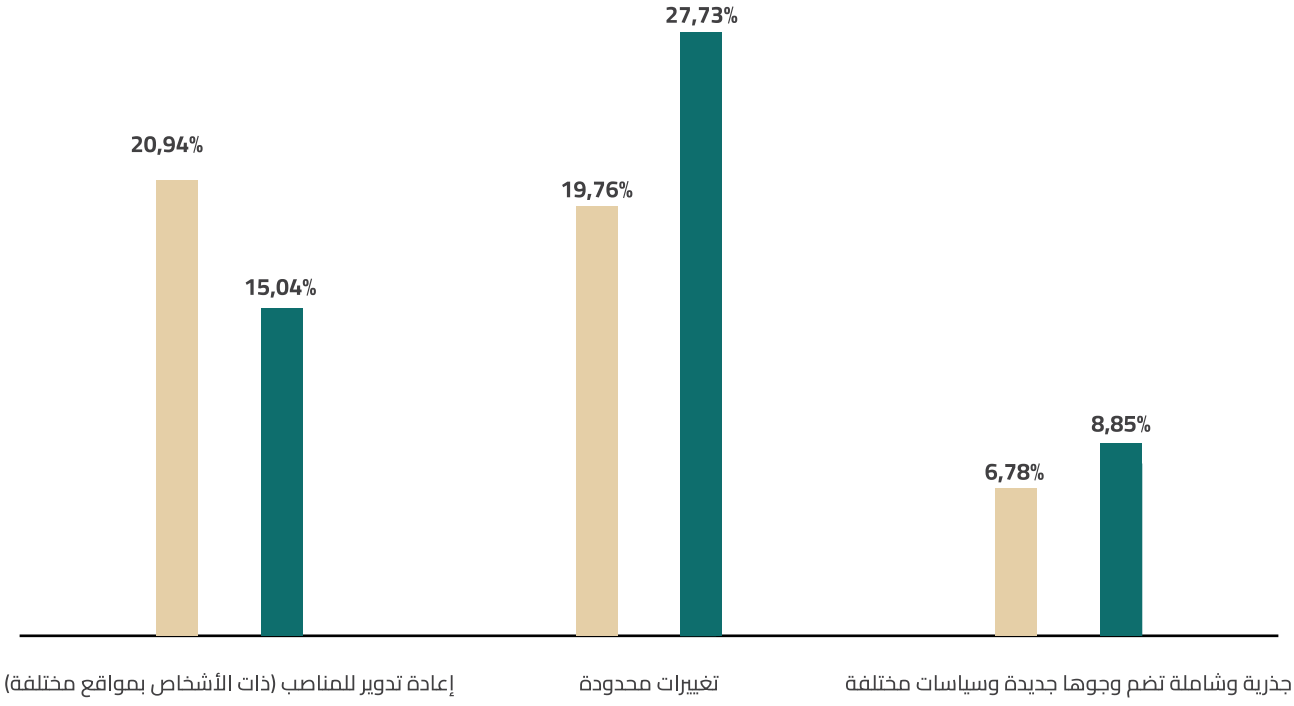

الشكل (3) التعيينات الجديدة حسب مكان الإقامة

ثالثاً- توقعات منخفضة للوجوه الجديدة في الحكومة

وعطفاً على النتائج السابقة، رأى قرابة نصف المستجيبين 46.6% أن نسبة الوجوه الجديدة في التعيينات الحكومية لن تتجاوز 25%، وذهب ثلث العينة 33.3% إلى أن نسبة التغيير ستكون بين 25 -50% من الشخصيات، وانخفض التوقع لدى 20% حين سألنا فيما إذا كانت نسبة التغييرات ستصل إلى 50% من الشخصيات أو أكثر الشكل (4)

نسبة الوجوه الجديدة في التعديلات المقرر إجراؤها

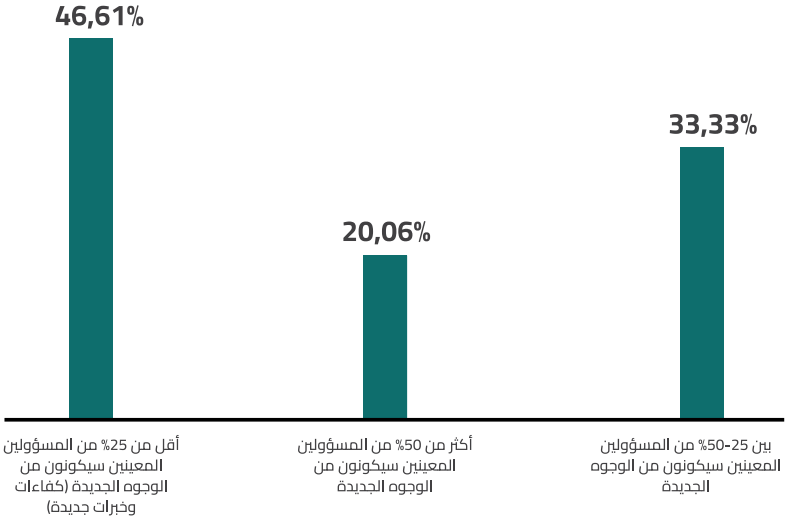

الشكل (4) توقعات التغيير وإدخال وجوه جديدة في الحكومة

وبالانتقال إلى الفروقات بين عينتي الداخل والخارج، الشكل (5). اعتبر 27% من المقيمين خارج سورية أن التغييرات لن تشمل أكثر من ربع المسؤولين، و13% قالوا إنها ستكون بين 25-50%، ولم تتجاوز 8% نسبة من قالوا إن الشخصيات المغادرة للحكومة ستكون أكثر من نصف المسؤولين الحكوميين

أما عينة الداخل فتساوت نسبة من يعتقدون أن التغييرات ستشمل ربع المسؤولين وبين من يعتقدون أنها ستصل حتى نصفهم وذلك بنسبة 20% لكل منهما، فيما انخفضت التوقعات لتغيير أكثر من نصف المسؤولين عند 12%.

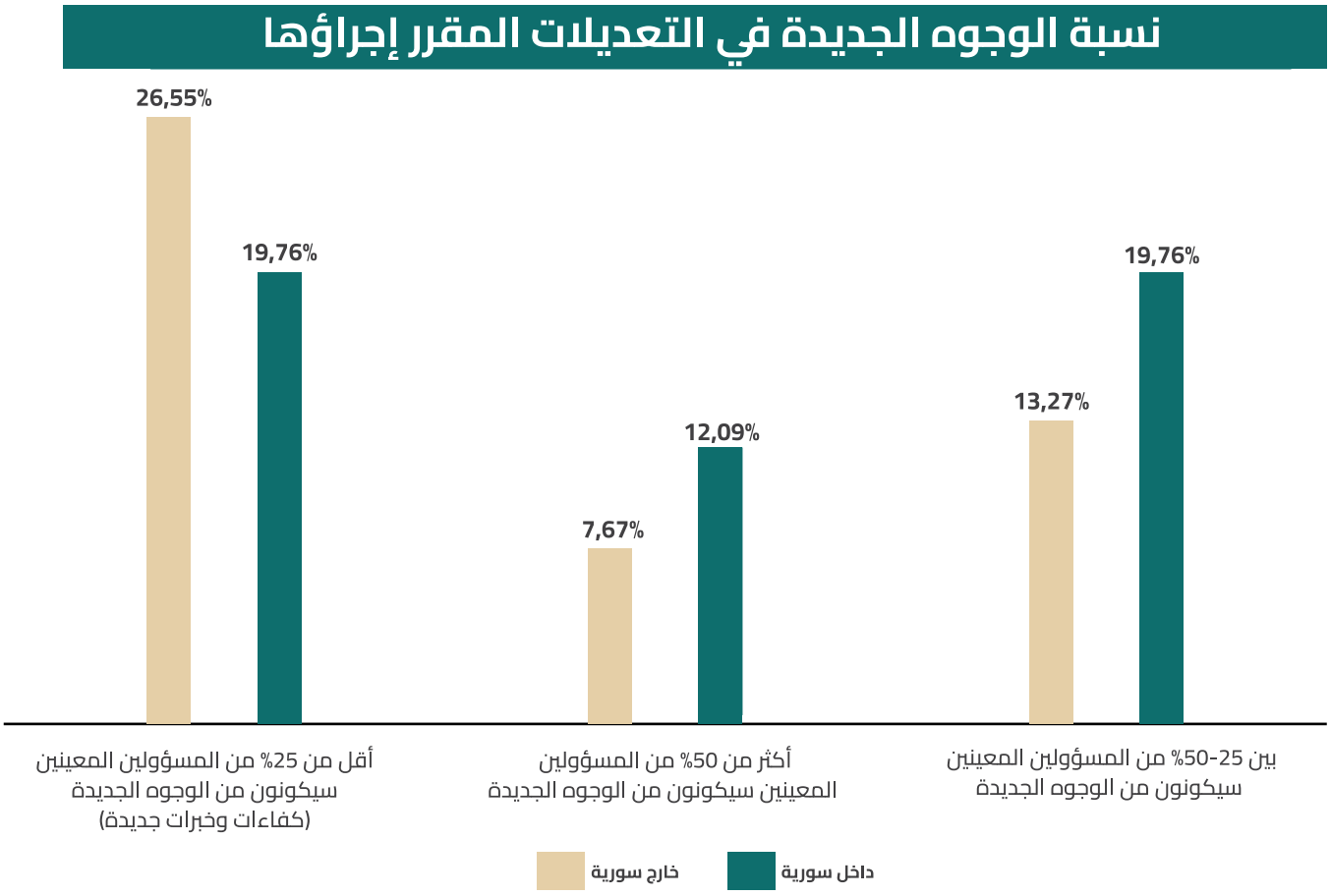

الشكل (5) توقعات التغيير والوجوه الجديدة بحسب مكان الإقامة

يمكن أن نستنتج أن هناك قناعة قد تشكلت في وعي السوريين في الداخل بأن التغييرات ستكون محدودة، استنادا إلى ملاحظتهم، خلال المرحلة السابقة، الاعتماد على الدائرة المقربة من الهيئة، في مفاصل الحياة العامة

رابعاً- بين الاستقرار والإقصاء.. الموقف من تعيين المقربين من السلطة

بحسب الشكل (6)، اعتبرت النسبة الأكبر من المستجيبين 34% أن تعيين الكتلة الصلبة المقربة من حكومة الإنقاذ في الوقت الحالي ستسير في البلاد نحو الاستقرار، فيما رأى 27% أن هذه التعيينات تمثل حالة إقصاء للخبرات والكفاءات السورية بشكل عام، وذهب 30% إلى أن هذه تعيين المقربين من السلطة يساهم ولو بشكل متوسط في عملية الاستقرار خلال الفترة الانتقالية، أما قرابة 9% فرأوا أن الاعتماد على المقربين يمثل شكلاً من أشكال الركود الإداري

إعادة تعيين الكتلة الصلبة التابعة لحكومة الإنقاذ في مواقع القرار حاليا له دور في استقرار البلاد

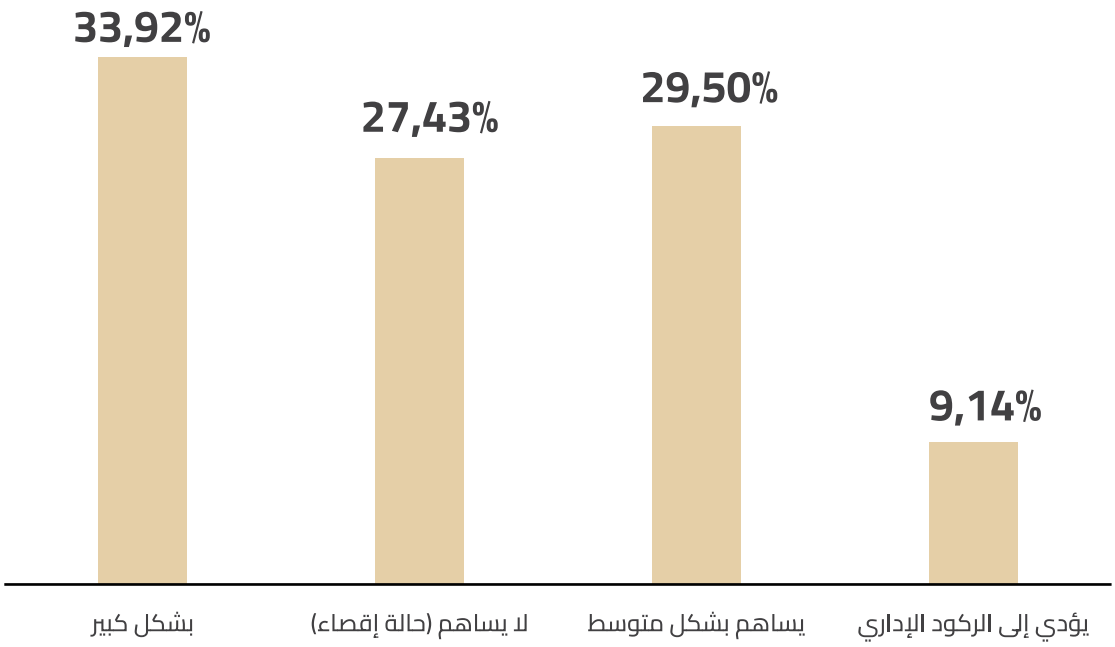

الشكل (6) الموقف من تعيين المقربين من السلطة

الفروقات ظهرت في هذا السؤال بشكل واسع بين المقيمين داخل البلاد وخارجها، حيث اعتبر 23% من المقيمين خارج سورية أن تعيينات المقربين من السلطة ستؤدي للاستقرار حاليا مقابل 11% من المقيمين في الداخل، في ذات السياق، اعتبر 16% من المقيمين خارجاً أنها تمثل حالة إقصاء، مقابل 11% ممن يرونها كذلك من المقيمين في الداخل. أنظر الشكل (7)

برأيكم، إعادة تعيين الكتلة الصلبة التابعة لحكومة الإنقاذ في مواقع القرار حاليا له دور في استقرار البلاد

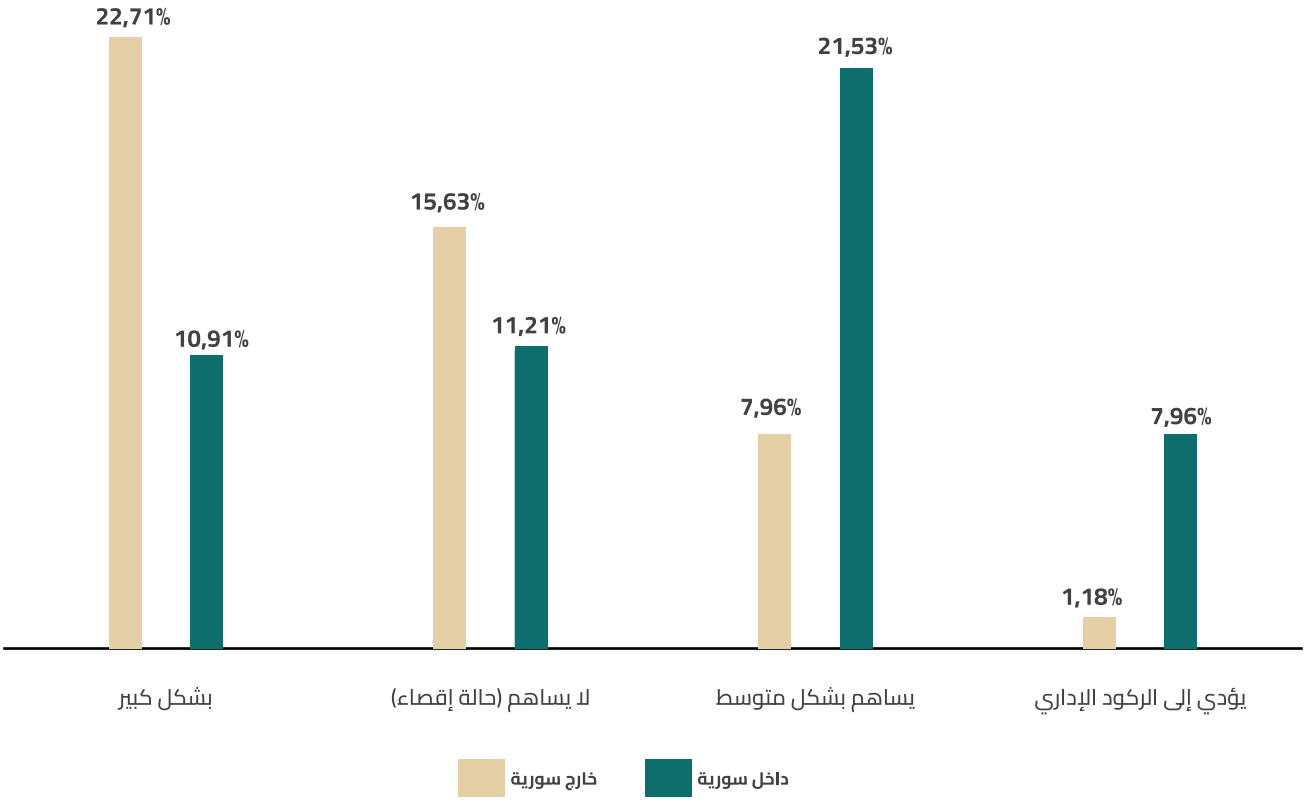

الشكل (7) الموقف من تعيين المقربين من السلطة بحسب مكان الإقامة

ووفقاً لهذه الآراء، يمكن تفسير أن النجاح في الملف الدبلوماسي بالمقام الأول والذي حققه وزير الخارجية؛ أحد الرجالات المقربين من الرئيس الشرع، وتحييد البلاد عن الصراعات خاصة في ظل الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران، يمكن اعتبارها مؤشرات لتحقيق الاستقرار، بالمقابل، فإن شعور نسبة لا بأس بها من السوريين بإقصاء الكفاءات من قبل الحكومة السورية يمكن ردّه إلى تنوع الخبرات التي اكتسبها السوريون طيلة سنوات الثورة داخل وخارج سورية في شتى المجالات، خاصة من هُجّروا إلى تركيا وأوروبا، وأبدوا استعدادهم لوضع تلك الخبرات تحت تصرف الحكومة السورية دون أن يجدوا آذاناً صاغية

خامساً- فقدان الثقة والإحباط نتيجة التغييرات الحكومية

سألنا المستجيبين عن شعورهم في حال بقي أكثر من 50% من المسؤولين في مناصبهم، وهو ما تشير إليه جميع المعطيات حتى الآن، فكانت النسب متطابقة 28% بين الشعور بعدم الثقة بجدوى التغيير وبين الإحباط بسبب تكرار ذات الشخصيات، الشكل (8)، وخلص أكثر من ربع العينة 26% أن المدة التي منحتها الحكومة غير كافية للحكم على الإنجاز، وتفضل هذه الفئة الانتظار لترى نتائج ملموسة على أرض الواقع، بينما لم تتعد نسبة المتفائلين بسبب خبرة المسؤولين الحاليين 18%.

في حال بقي غالبية الوزراء في مناصبهم (أكثر من 50%) ما هو شعوركم

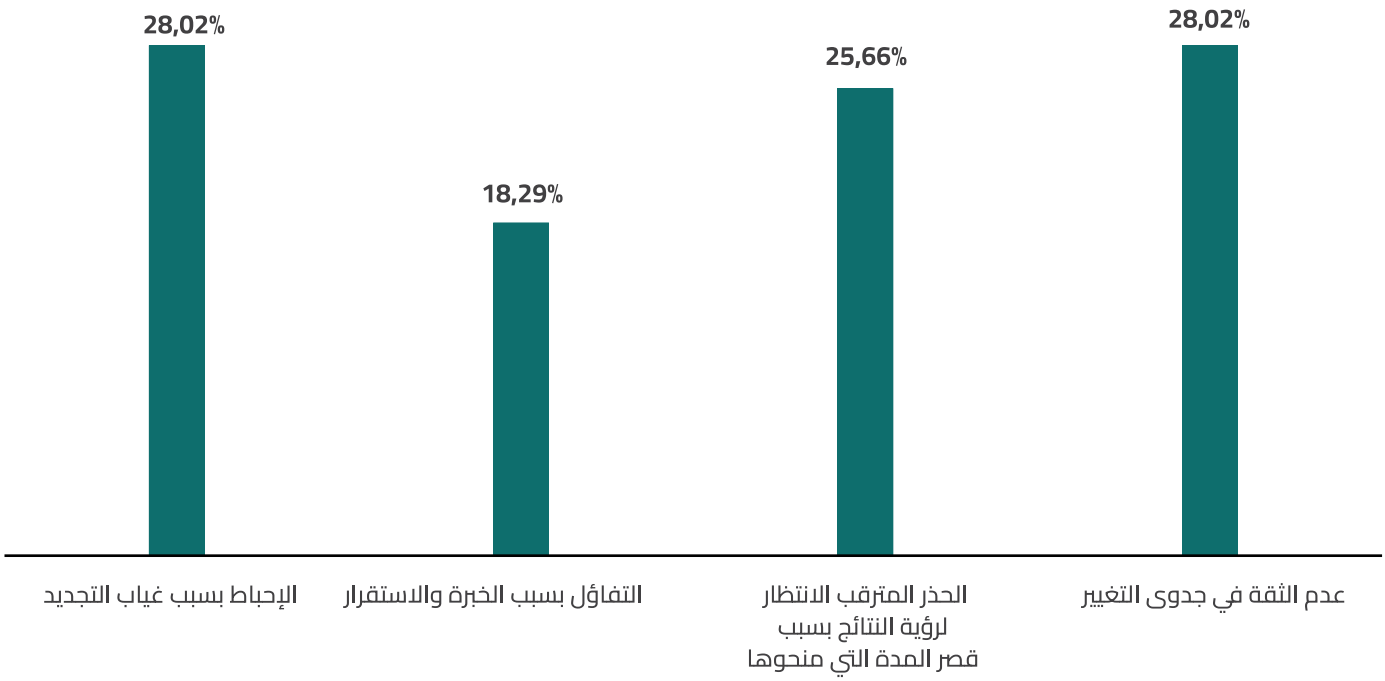

الشكل (8) الشعور تجاه التغييرات الحكومية

وتشارك المقيمون داخل سورية وخارجها شعور الإحباط، الشكل (9)، فكانت النسب متقاربة، لكنها اختلفت عند الحديث عن تفاؤل بسبب الخبرة، حيث ارتفعت نسبة المتفائلين من المقيمين خارج سورية لتصل إلى 13% مقابل 5% للمقيمين في الداخل، وانعكست الصورة لدى الفئة التي تفضل الانتظار 10% في الخارج مقابل 16% في الداخل

في حال بقي غالبية الوزراء في مناصبهم (أكثر من 50%) ما هو شعوركم

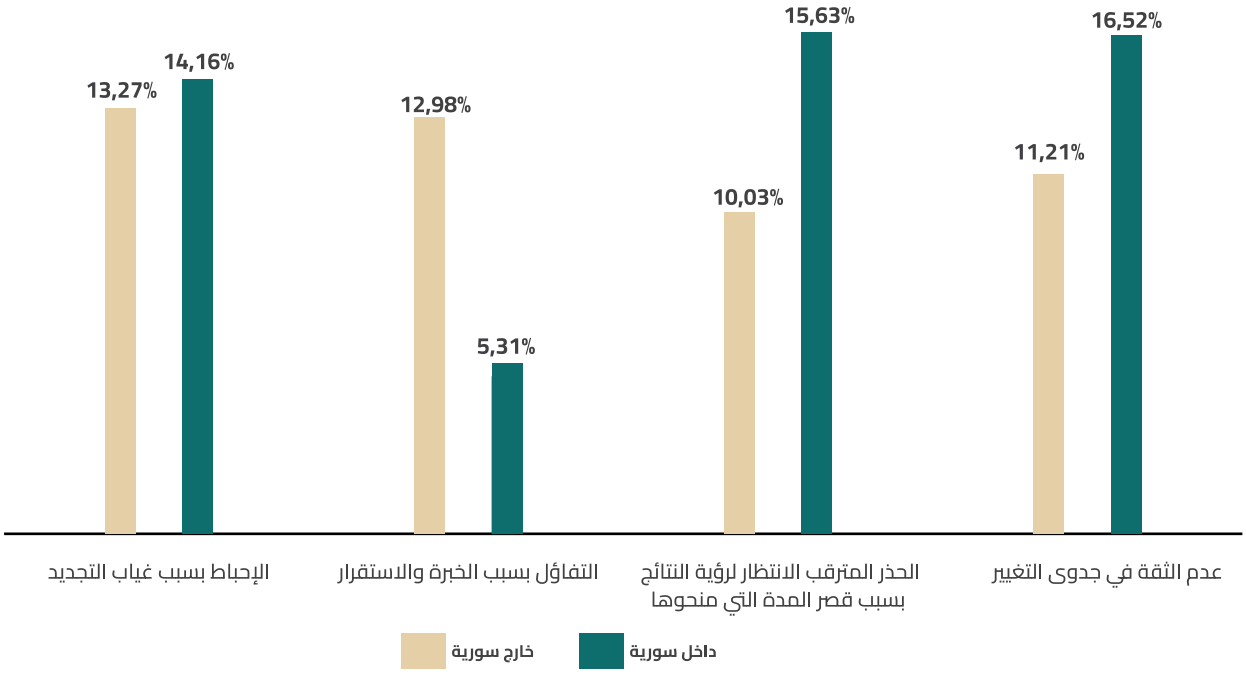

الشكل (9) الموقف تجاه التغييرات الحكومية بحسب مكان الإقامة

تعبر النتائج السابقة عن الرغبة الحقيقية في التغيير والمشاركة وهي المطالب الأساسية للثورة السورية وهي إحدى مبادئ المواطنة. على الضفة الأخرى لم يُخفِ ربع المستجيبين من العينة أن مدة التقييم خلال عام واحد غير كافية لكنها أيضاً مرتبطة بوعود لم تستطع العديد من الوزرات الوفاء بها، وغياب رؤية استراتيجية وإدارية، بالإضافة لغياب الشفافية في كل مفاصل الحكومة

.

سادساً- الاقتصاد أولاً:

ولا شك أن التحسن في قطاعات محددة منها حرية التعبير والخدمات والتعليم، انعكس ذلك على النسب المتدنية التي طالب فيها المستجيبون بالتغيير، الشكل (10)، فكانت النسبة أقل من 1% للخارجية و3% للأمن و6% للإعلام و7% للتعليم و8% للخدمات، فيما طالب 29% بحصول تغيير جذري وشامل في كافة القطاعات، أما القطاع الاقتصادي والذي يشمل الرواتب والأسعار وفرص العمل فأكد المستجيبون أنه يحتل رأس أولوياتهم بنسبة قاربت النصف 47%.

أهم الملفات التي تحتاج لتغيير بشكل فوري ومستعجل على مستوى المسؤولين

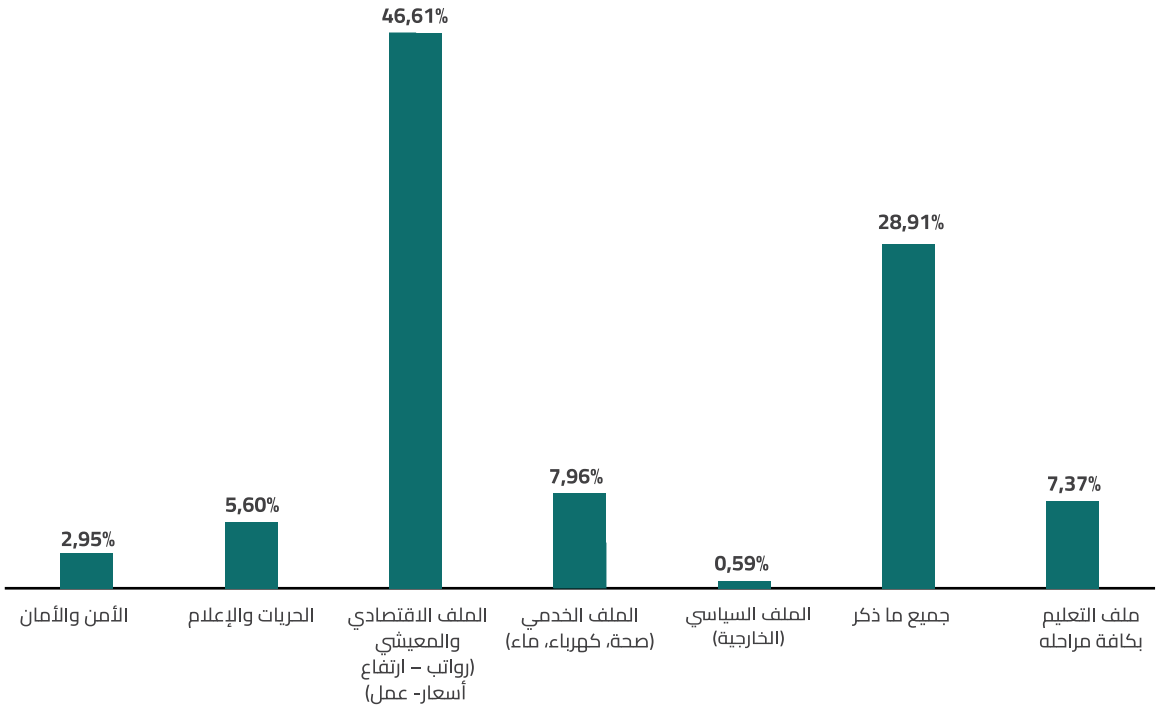

الشكل (10) القطاعات التي تحتاج لتغيير فوري على مستوى المسؤولين

وظهرت الفروقات جلية بين من هم خارج سورية ويعيشون حياة يغلب عليها الاستقرار، وبين المقيمين في الداخل السوري ممن يعيشون هذه التفاصيل في حياتهم اليومية، ورغم التقارب بوجوب التغيير في الملف الاقتصادي بين الخارج والداخل 22% و24% على التوالي، وكذلك في التعليم والأمن، إلا أن الفروقات بلغت ذروتها عند الحريات والإعلام، وكذلك ملف الخدمات، وأيضاً في وجوب التغيير الشامل، الشكل (11)

أهم الملفات التي تحتاج لتغيير بشكل فوري ومستعجل على مستوى المسؤولين

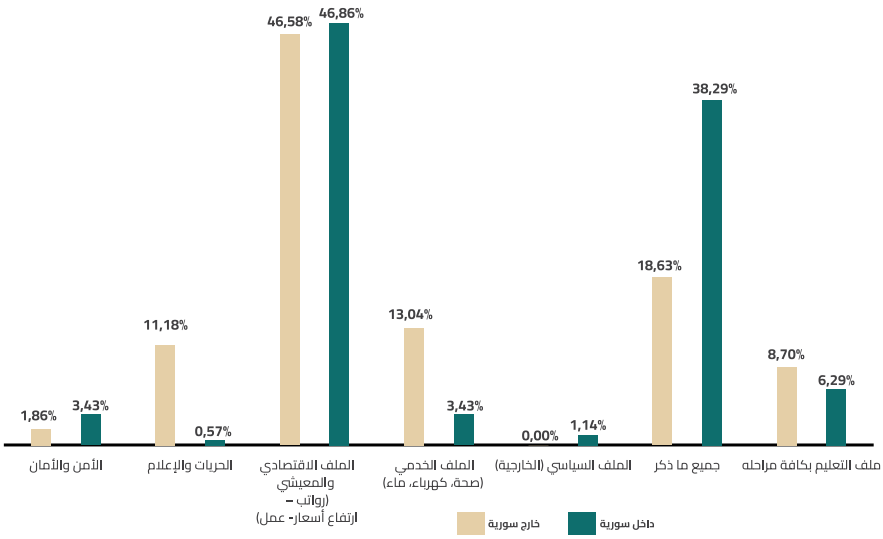

الشكل (11) القطاعات التي تحتاج لتغيير فوري على مستوى المسؤولين بحسب مكان الإقامة

ويمكـن تفـسير هـذا السـخط فيمـا يخـص الملـف الاقتصـادي نتيجـة التفـاوت بين أسـعار المـواد الاسـتهلاكية ومتوسـط دخـل الفـرد، وغيـاب السياسـات الاقتصاديـة خصوصـاً فيمـا يتعلـق بالاسـتيراد والتصديـر ورفـع الأسـعار بشـكل اعتباطـي للمنتجـات، كانـت أسـعار المشـتقات النفطيـة آخرهـا. فـضلاً وتصريحـات الـوزراء البعيـدة عـن أرض الواقـع وغيـاب الشـفافية لتفـسير تلـك القـرارات، خاصـة وأن 92% مـن السـوريين يعيشـون تحـت خـط الفقـر ولـم تشـهد الحيـاة العامـة تحسـناً رغـم الزيـادات التي لحقـت الرواتـب أكثر مـن مـرة منـذ الثامـن مـن ديسـمبر 2024.

سابعاً: الدبلوماسية في المقدمة

اعـتبر المسـتجيبون أن أداء وزيـر الخارجيـة أسـعد الشـيباني هـو الأفضـل بين الـوزراء 46%، وذلـك بفضـل إعـادة سـوريا للخارطـة الدوليـة، وحـل ثانيـاً وزيـر الطـوارئ والكـوارث رائـد الصالـح 28%، وجـاء وزيـر الصحـة ثالثـاً بنسـبة 12%. الشـكل (12)

الوزير الأفضل أداء خلال المرحلة السابقة

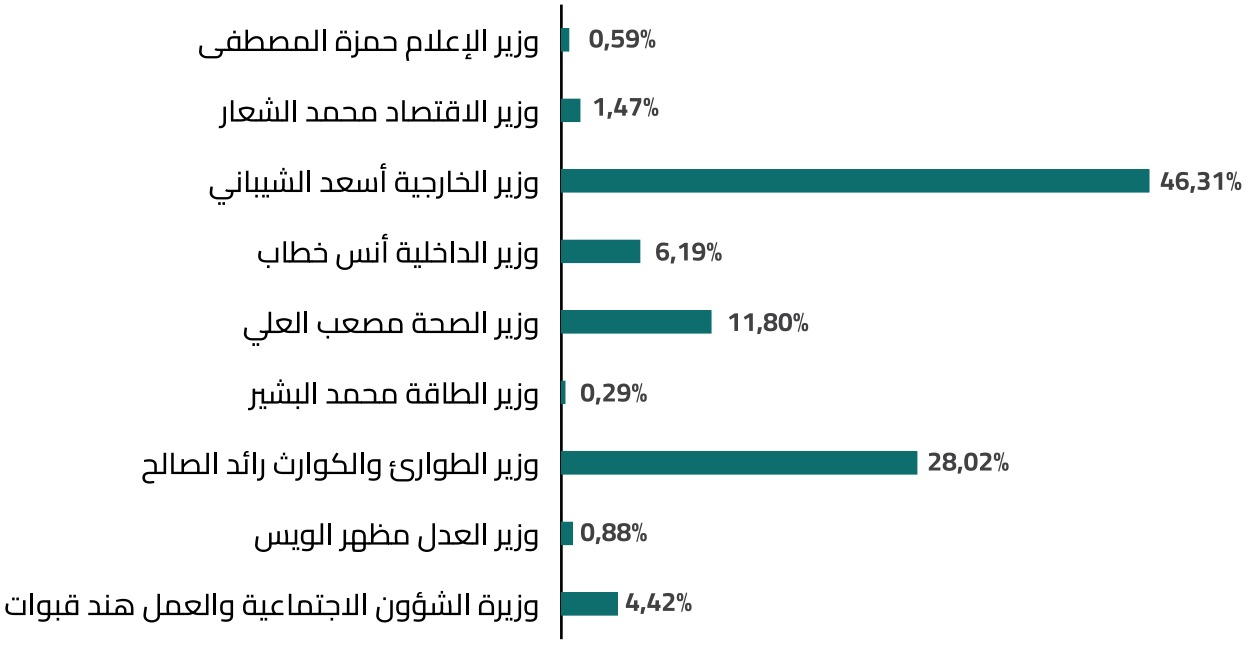

الشكل (12) الوزير الأفضل في الحكومة السورية

ويبدو أن إنجازات وزير الخارجية هي محل اتفاق بين الداخل والخارج 23%، الشكل (13) بينما كانت ذروة الاختلاف على وزيري الطوارئ والصحة، فالمقيمون خارج سورية صوتوا لرائد الصالح بنسبة 19% مقابل 9% في الداخل، وعلى النقيض، حصل وزير الصحة على 9% من الداخل و3% من المقيمين خارجاً، أما وزير الداخلية أنس خطاب فكانت شعبيته في الداخل فقط 6% فيما لا يحظى بأية شعبية خارج البلاد

الوزير الأفضل أداء خلال المرحلة السابقة

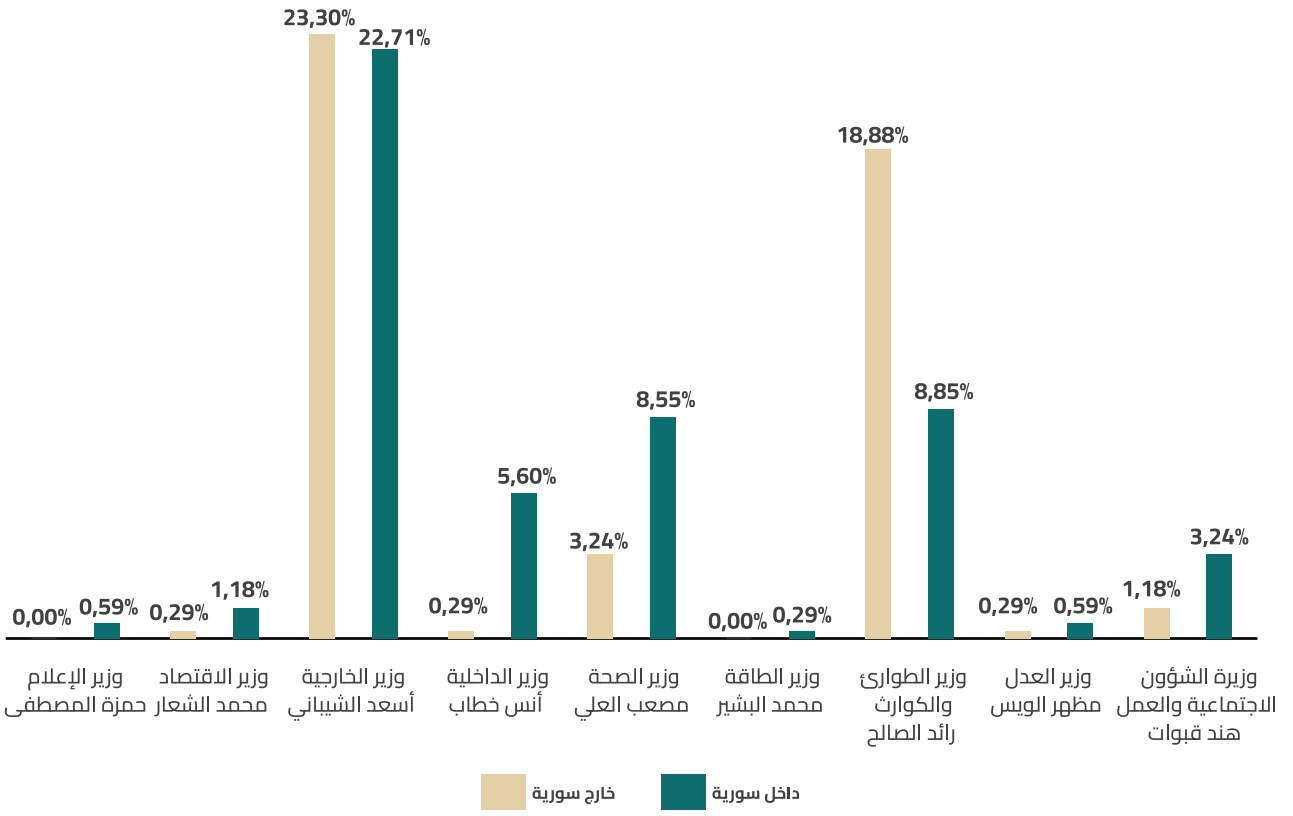

الشكل (13) الوزير الأفضل في الحكومة بحسب مكان الإقامة

تفسر الأرقام حالة الإجماع على دور وزارة الخارجية والمغتربين، سواء للمقيمين داخل البلاد وخارجها، لكن الفوارق على مستوى العينات الفرعية بين الداخل والخارج تظهر في مدى القرب والبعد عن الحياة اليومية والخدمات، خاصة في المجال الصحي الذي يمس الحياة اليومية للسوريين، وهو ما انعكس على اختيارات الداخل السوري بين أداء وزيري الطوارئ والكوارث ووزير الصحة، مع فارق السمعة والشهرة بين السوريين والتي عرف بها رائد الصالح قبل توليه المنصب الحكومي، حين كان مديرا للدفاع المدني (الخوذ البيضاء)

خلاصات ونتائج:

- أظهر الاستطلاع فجوة بين المقيمين في الداخل والخارج؛ حيث يميل المقيمون في الخارج للتفاؤل بخبرة المسؤولين الحاليين بنسبة أكبر من المقيمين في الداخل الذين يعيشون التفاصيل اليومية للخدمات والأسعار
- لا أمل بتغييرات جذرية، 48% من المستجيبين يرونها تغييرات محدودة و36% يتوقعون إعادة تعيين ذات الأشخاص في مناصب مختلفة.
- الغالبية ترى أن التغيير لن يشمل أكثر من 25% من الوزراء
- يرى أكثر من ثلث المستجيبين 34% أن تعيين الشخصيات المقربة من السلطة (الكتلة الصلبة) يساهم في الاستقرار، بينما يعتبره 27% حالة إقصاء للكفاءات والخبرات السورية.
- يسود شعور بـ "الإحباط" و"عدم الثقة بجدوى التغيير" لدى 56% من العينة؛ مقسمة بالتساوي بين الشعورين، في حال بقاء أكثر من نصف المسؤولين في مناصبهم.
- يأتي القطاع الاقتصادي (الرواتب، الأسعار، فرص العمل) كأولوية قصوى للتغيير لدى47% من المستجيبين.
- طالب 29% بإحداث تغيير جذري وشامل في كافة القطاعات الحكومية.
- اتفاق على نجاح الملف الدبلوماسي وإدارة الكوارث والقطاع الصحي كأنجح الوزارات.